

التقرير النهائي بشأن أحداث الذكرى الرابعة للثورة- مؤسسة حرية الفكر والتعبير

عادت الأمور إلى طبيعتها من جديد في منطقة المطرية بمحافظة القاهرة بعد سقوط قتيلين جديدين جراء استمرار الاشتباكات بين قوات الشرطة والمتظاهرين لليوم الثاني على التوالي خلال فعاليات إحياء الذكرى الرابعة لثورة الخامس والعشرين من يناير ليبلغ عدد القتلى حتى الآن في جميع محافظات الجمهورية 23 قتيلاً، بالإضافة إلى جثتين لم يتم التعرف على هويتهما، وشخصان آخران انفجرت بهما عبوة ناسفة بالبحيرة، وآخر بدمياط، فيما أعلنت وزارة الداخلية مقتل مجندين من أفرادها. ذلك وقد صرّح وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم في مؤتمر صحفي عُقد بالأمس أن عدد المقبوض عليهم في مختلف المحافظات بلغ ٥١٦ شخصاً، لم يتسن لفريق عمل المؤسسة محامين/باحثين سوى رصد ١٦٨ شخصاً فقط، بينهم ١٢ صحفياً تم إطلاق سراح ١٠ منهم وما زال هناك اثنين رهن الاحتجاز، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إطلاق سراح عدد من المتظاهرين من معسكري قوات الأمن بطرة والسلام لم يستطع المحامين تحديده بدقة حتى اللحظة، وجاري استكمال التحقيقات اليوم مع المقبوض عليهم بعد ورود تحريات الأمن الوطني بشأنهم.

كما تنتقد مؤسسة حرية الفكر والتعبير من خلال تتبعها لأداء مؤسسات الدولة المعنية بنشر معلومات وحقائق ما يجري من أحداث ممثلة في المركز الإعلامي لوزارة الداخلية، والمركز الإعلامي للموقع الرسمي لوزارة الصحة، وغرفة العمليات التابعة لمجلس الوزراء، سواء كانت أعداد الإصابات والقتلى أو أعداد وهويات المقبوض عليهم وتفاصيل الإجراءات التي تم اتخاذها بما يضمن حقهم في الدفاع والتمثيل القانوني؛ حيث افتقدت للقدر اللازم من الاتساق والتنسيق وتوفير مصادر معلومات أولية مباشرة من خلال منصات الإعلام، مما ساهم في عشوائية النقل الإعلامي عن تلك المصادر وهو ما أثر على حق المواطنين في الوقوف الموضوعي على معلومات وحقائق ما يجري من أحداث في الشارع المصري، فهناك ضرورة لازمة بأن يتسم الدور الإعلامي المعلوماتي لمؤسسات الدولة المعنية بالتوازن في نقل وتغطية الأخبار الخاصة بالآزمات الكبرى التي تمثل تهديداً عاماً للمجتمع فلا يميل

إلى التهويل والتضخيم والتصعيد الذي يؤدي إلى مزيد من الإثارة والقلق لدى الجمهور العام، ولا يميل إلى التهوين الذي يقلص من حجم الخطورة الحقيقية التي تنطوي عليها الأزمة على نحو قد يولد مزيداً من الأزمات.

وهو نفس الأمر المتعلق بإفصاح النيابة العامة لمحامى المقبوض عليهم عن أماكن تواجدهم ومتى تبدأ النيابة العامة بمباشرة التحقيق معهم، حيث توجه محامى المؤسسة صباح أمس إلى السيد مدير نيابة قصر النيل للسؤال عن ٨٠ متظاهراً أُلقي القبض عليهم من محيط وسط البلد أثناء تظاهرات إحياء الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير، وتم احتجازهم بمعسكرات الأمن بطرة والسلام، إلا أن مدير النيابة رفض الإفصاح عن أي معلومة، وهو ذات الرد الذي قدمه رئيس النيابة والمحامى العام لنيابات وسط القاهرة. بعدها توجه محامى المؤسسة إلى السيد المحامى العام لنيابات جنوب وشمال القاهرة الذي يقع معسكرات الأمن (طرة، السلام) في دائرة اختصاصهم، إلا أنهم أكدوا بعدم تلقيهم أي إخطارات أو معلومات من قبل مأموري أقسام الشرطة حول إلقاء القبض على متظاهرين خلال أحداث يوم الأحد، وهو ما دعا محامى جبهة الدفاع عن متظاهري مصر للتوجه إلى السيد النائب العام لتقديم بلاغ ضد السيد وزير الداخلية، رؤساء نيابات ومأموري أقسام (عابدين، قصر النيل، الأزبكية) لمسؤوليتهم عن اختفاء ٦٣ متظاهراً تم إلقاء القبض عليهم من محيط وسط البلد، وذلك وفقاً لنصوص المواد (40,41,42) من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان وحبسه إلا بأمر من السلطات، ولا يجوز حبسه إلا في السجون المخصصة لذلك، ولأعضاء النيابة العامة زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية، والإطلاع على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض و الحبس.

بالإضافة إلى المادة (85) من قانون السجون التي تنص على أنه للنائب العام ووكلائه حق دخول جميع السجون في أي وقت، وكذلك نص المادة (86) من ذات القانون أنه لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف حق دخول السجون الكائنة في دوائر اختصاص المحاكم التي يعملون بها في أي وقت، وأخيراً نص المادة (27) من قانون السلطة القضائية على أن تتولى النيابة العامة الإشراف على السجون وغيرها من الأماكن. وهو ما جعل من إمكانية الوقوف على حصر دقيق بأسماء المقبوض عليهم وهوياتهم وتقديم الدعم القانوني اللازم لهم أمر غاية في الصعوبة والتعقيد.

فمن خلال متابعة فريق عمل المؤسسة للتصريحات والمعلومات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية ووزارة الصحة وغرفة عمليات مجلس الوزراء¹ اتضح من توصيف وظيفة غرفة عمليات مجلس الوزراء أنها الكيان التنسيق المنعقد بشكل دائم والمكون من ممثلين رسميين عن كافة مؤسسات الدولة والمختص بجمع معلومات شاملة ووافية والمسئولة عن رفع تقارير دورية لرئيس الوزراء مشفوعاً بالملاحظات والتوصيات حول ما يجب أن يتم اتخاذه من سياسات وقرارات للتعامل مع الأمور المختلفة بما فيها أحداث الأمس، إلا أننا بمتابعة تصريحين مصورين² منشورين على الصفحة الرسمية لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار³، نجد تصريحات معلوماتية عن متابعة الموقف لممثلي وزارة النقل والكهرباء والصحة في مقابل غياب تام لتصريحات ممثل وزارة الداخلية، وبمراجعة المنصات الإعلامية المختلفة لوزارة الداخلية⁴ أثناء اليوم فقد احتوت معلومات وتقارير مصورة عن أخبار ضبط خلايا إرهابية في عدد من المحافظات على مدار اليوم في حين غابت صورة أكثر دقة ووضوحاً حول الأحداث الأكثر سخونة وتوترًا بمنطقة المطرية وعين شمس ونوعية التعامل الأمني معها أو عن أعداد من تم ضبطهم والإجراءات المتخذة بحقهم وعن وجود خسائر مادية أو في أرواح المواطنين.

يهتم هذا التقرير بشكل أساسي- بعرض الانتهاكات التي حدثت بحق الصحفيين والمتظاهرين خلال فعاليات الذكرى الرابعة للثورة، كما يهتم بعرض الانتهاكات التي تعرض لها المحامين خلال تقديم الدعم القانوني للمقبوض عليهم جراء الأحداث، ويرى معدو التقرير من خلال متابعتهم لسير الأحداث خلال يومي ٢٥، ٢٦ يناير ٢٠١٥م أن قوات الشرطة استخدمت العنف المفرط تجاه المتظاهرين في مخالفة واضحة لكل قواعد التعامل مع التظاهرات المخالفة لقانون التظاهر، والذي يضع شروطاً على وزارة الداخلية أثناء تعاملها مع التظاهرات المخالفة للقانون، كما رصد معدو التقرير انتهاكات متعددة لقوات الشرطة بحق عدد من الصحفيين أثناء تغطيتهم للأحداث بمختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، تنوعت بين الاستيقاف والاحتجاز

¹ لم نتمكن من الحصول على القرار الرسمي الخاص بإنشاء وتشكيل اللجنة وتحديد دورها وسلطاتها تجاه المؤسسات المعنية، لكن تم الاستعانة بلقاء مصور مع رئيس اللجنة العميد/على هريدي لجمع بعض المعلومات عنها

<https://www.youtube.com/watch?v=EVamzGIJ8w8>

² <https://www.youtube.com/watch?v=4-n1SdmRGM>

<https://www.youtube.com/watch?v=d4M3s51Fj8U>

³ مقر غرفة عمليات مجلس الوزراء <https://www.facebook.com/idsc.gov.eg>

⁴ الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك <https://www.facebook.com/MoiEgy>

القناة الرسمية لوزارة الداخلية على موقع يوتيوب

<https://www.youtube.com/channel/UCWUJwemS3xkwrpkW80vOcfG>

والمنع من أداء الوظيفة والتعدي بالضرب والإصابات، وهو ما أصبح مشهداً متكرراً يعاني منه الصحفيين أثناء ممارستهم لعملهم الميداني اليومي، دون أي ضمانات من قبل قوات الأمن لحمايتهم والسماح لهم بتأدية مهامهم لنقل الحقيقة للجمهور في مخالفة لكافة القوانين والاتفاقات بشأن حماية الصحفيين التي تلتزم بها الحكومة المصرية، كذلك رصد معدو التقرير تعنت الجهات المعنية وأولها وزارة الداخلية في تسليم جثث الضحايا للأهالي إلا بعد إجبارهم على التوقيع بما يفيد انتحار ذويهم.

الانتهاكات بحق الصحفيين

بعد رصدها المبدئي للانتهاكات بحق الصحفيين أثناء مزاولتهم لمهام عملهم الصحفي في الذكرى الرابعة لثورة يناير، تعرض مؤسسة حرية الفكر والتعبير لشهادات الصحفيين التي تمكنت من جمعها بشكل مباشر، ومن شهاداتهم المصورة وما نشره عن الانتهاكات التي تعرضوا لها والتي تنوعت ما بين الاستيقاف والاحتجاز المؤقت والتعدي بالضرب أو الإصابة والاستيلاء على معدات صحفية أو متعلقات شخصية. بلغت الحالات التي تحصلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير على معلومات حولها 18 حالة انتهاك.

حالات اعتقال:

في فجر يوم ٢٥ يناير تم مداومة منزل كلاً من **أحمد القاعود** و**محمود القاعود**، محررين بجريدة "الفتح"، في محافظة البحيرة، دون إذن من النيابة وتم التحفظ على أجهزة اللابتوب الخاصة بهما وكذلك هواتفهم المحمولة وتم احتجازهما لبضعة ساعات ولم يتم إطلاق سراحهما من قسم شرطة الرحمانية إلا بعد تدخل نقابة الصحفيين نظراً لعضويتهم بها.

خمسة حالات استيقاف ومنع:

بالإضافة لذلك فقد تعرض عدد من الصحفيين إلى الاستيقاف من قبل قوات الأمن والشرطة العسكرية في أماكن متفرقة، فقامت الأخيرة بتوقيف كلاً من **إبراهيم عزت**، مراسل الشروق، و**إيمان أحمد**، مراسلة البوابة نيوز في ميدان التحرير حتى تم التأكد من هويتهما الصحفية. واستوقفت الشرطة العسكرية **محروس هنداي**، محرر بموقع "فيتو"، حينما كان يقوم بتغطية حريق نشب بحي الهرم في الجيزة حتى تأكدت من هويته الصحفية ومن ثم أطلقت سراحه أيضاً، طبقاً لشهادة الصحفي عبر الهاتف لباحثي المؤسسة. كذلك استوقفت قوات الشرطة **مؤمن سمير**، مصور بموقع "فيتو"، بعد انتهائه من التغطية الصحفية في منطقة المعادي، فتم تفتيشه من قبل أمناء الشرطة

وأحد الأفراد بملابس مدنية في محطة المترو ومن ثم توقيفه لمدة ساعة قبل إطلاق سراحه، وهذا طبقاً لشهادة الصحفي لباحثي المؤسسة. وفي سياق متصل، تعرضت مراسلة ال "BBC" بالقاهرة "أورلا جرين" للتهديد وطاقم عملها بأنهم سيصبحون في مرمى النيران في حالة عدم التوقف عن تصوير قوات الداخلية بمنطقة عين شمس.

خمس حالات اعتداء بدني وإصابة:

أما عن حالات الاعتداء البدني، فقد قال أحمد الشريف، مراسل موقع "فيتو"، لباحثي المؤسسة أن أحد أمناء الشرطة قام بالقبض والاعتداء عليه بالضرب على الرأس ومحاولة خنقه بمنطقة العمرانية في الجيزة، واقتاده إلى قسم العمرانية حيث تم الإفراج عنه. جاء هذا الاعتداء نتيجة اتهام أحد المواطنين ل "الشريف" بأنه يتبع جماعة الإخوان.

وروت سارة هاشم، محررة بجريدة "الفجر"، في شهادة مصورة لها على موقع الجريدة أنه أثناء تغطيتها لاحتقالات ذكرى الثورة الرابعة في ميدان عبد المنعم رياض، وقعت اشتباكات في الميدان بين مؤيدي ومعارضى الرئيس السيسي وتدخلت قوات الأمن وقام أحد الضباط باستيقافها ورفض الإطلاع على هويتها الصحفية واستمر في إهانتها والاعتداء عليها بخزانة سلاحه. أضافت "هاشم" في شهادتها أن الضابط ادعى عليها أنها من معارضى الرئيس السيسي وأنها تنزع المعارضة مما أدى لتجمهر مجموعة من المواطنين حولها وقاموا بالاعتداء عليها وضربها حتى فقدت وعيها واستفاقت في مستشفى المنيرة.

كما بلغت حالات الإصابة بالخرطوش ثلاث حالات جاء على رأسها عمرو عبد الرحمن، مصور جريدة الفجر، والذي قام بتغطية وقعة قام بها بعض النشطاء في الذكرى الرابعة للثورة عند نقابة الصحفيين في منطقة رمسيس، وعندما وقعت الاشتباكات بين بعض المواطنين القائمين بأعمال بلطجة والمشاركين في الوقفة وتدخلت قوات الأمن بثلاثة مدرعات قامت بإطلاق طلقات الخرطوش منها مما تسبب في إصابة عبد الرحمن بثلاثة طلقات في الذراع والرأس والقدم، وهذا طبقاً لشهادة الصحفي لباحثي المؤسسة.

كذلك أصيب كلاً من علاء أحمد ونادر نبيل، مصوري موقع "مصر اوي"، بإصابات نتيجة تلقي طلقات خرطوش. فبعد انتهاء "أحمد" من تغطيته للأحداث في ميدان المطرية، كان يستعد للعودة لمقر "مصر اوي"، بدأ توجيه طلقات خرطوش في اتجاهه عشوائياً من قبل قوات الأمن مما أدى لإصابته بطلقة في ذراعه وجانبه خلال اختبائه خلف سيارة وتم معالجته في مستشفى القصر العيني بحسب شهادته. أما "نبيل" فقد كان يغطي وقعة نقابة الصحفيين في منطقة رمسيس، على الرصيف

المقابل للنقابة حين بدأت قوات الأمن في فض المظاهرة بالخرطوش، مما أدى لإصابته في رأسه وكتفه.

سنة حالات احتجاز:

وجاءت حالات الاحتجاز لتشمل كلاً من **علاء القصاص**، مصور موقع "مصر اوي"، و**شمس الدين مرتضى**، مراسل وكالة "أونا". فتم احتجاز الأول خلال تغطيته للأحداث في ميدان طلعت حرب من قبل الداخلية في قسم قصر النيل لمدة ساعة ومصادرة كارت الكاميرا وتكسير الموبايل. كذلك تم احتجاز "مرتضى" في "البوكس" لمدة نصف ساعة بعد القبض عليه أثناء تغطية ذات الوقفة. تم إطلاق سراحه بعد إنكاره مشاركته بالمظاهرات وأنه صحفي، بحسب شهادته للمؤسسة عبر مكالمة هاتفية.

وفي سياق متصل، قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على المصور الصحفي **مصطفى درويش** واقتياده لقسم السلام وتحويله للشرطة العسكرية نظراً لكونه مجنداً ومن ثم تحويله لوحده العسكرية وذلك طبقاً لتقرير نقابة الصحفيين عن يوم ذكرى الثورة.

وعلى صعيد آخر، قام عدد من أفراد قوات الأمن بالقبض على **استر ميرمان**، صحفية هولندية، كانت تقوم بتسجيل مقاطع صوتية في منطقة البورصة عن أسباب غلق المقاهي، وقام أفراد الأمن باقتيادها ومساعدتها إلى قسم شرطة عابدين حيث تم احتجازها هناك لبعض الوقت نتيجة الاشتباه بجهاز تسجيل الصوت الخاص بها والذي اعتقدت الشرطة أنه جهاز للتصوير. تم إطلاق سراحها هي والمساعد بعد تدخل العاملين في الهيئة العامة للاستعلامات.

وأخيراً فقد تم القبض على كلاً من **حمدي بكري**، مراسل بجريدة "فيتو" وأحمد مسعود سيد مراسل بجريدة "اليوم السابع"، الأول أثناء تغطية اشتباكات التحرير وتم ترحيله لقسم الأوبكية ومن ثم معسكر السلام في الجبل الأحمر وحتى كتابة التقرير لم يُسمح للمحامين بالحضور معه طبقاً لشهادة محمد عبد الرحمن، الصحفي بذات الجريدة، والثاني من محطة مترو المطرية. ولا يزال الصحفيان قيد الاحتجاز.

وعليه فإن مؤسسة حرية الفكر والتعبير تدين استمرار قوات الأمن في استخدامهما العنف والتضييق والتعسف مع الصحفيين والمصورين أثناء أدائهم لمهام عملهم الصحفي، فهذه هي السنة الثانية على التوالي التي ترصد فيها المؤسسة التضييقات والانتهاكات الممارسة على الصحفيين في تغطيتهم لذكرى ثورة يناير. تطالب المؤسسة الحكومة المصرية وأجهزتها الأمنية بالتوقف عن الاستهداف الواضح

لحاملي الكاميرات المتمثل في منعهم من أداء عملهم باعتقالهم أو مصادرة أجهزتهم أو الاعتداء عليهم بالضرب أو إصابتهم، وكذلك التوقف عن تحريض المواطنين وتشجيعهم على مهاجمة الصحفيين والاعتداء عليهم مثلما وقع في عدة حوادث.

الانتهاكات بحق المتظاهرين

حالات القتل:

بلغ إجمالي عدد حالات القتل في صفوف المتظاهرين والتي استطاع معدو التقرير رصدها خلال يومي ٢٥، ٢٦ يناير ٢٠١٥م بمختلف محافظات الجمهورية ٢٢ حالة، بواقع ١٧ شخصاً قتلوا أثناء الاشتباكات بين قوات الشرطة والمتظاهرين بمنطقة المطرية بمحافظة القاهرة، ٣ أشخاص بمحافظة الجيزة اثنان منهم بمنطقة المنصورة والآخر بالهرم، وشخص بمنطقة العوايد بالإسكندرية بالإضافة إلى العثور على جثتين لشخصين لم يتم التعرف على هويتهم، ذلك في الوقت الذي أعلن فيه وزير الداخلية في مؤتمر صحفي مساء أمس عن سقوط ٢٣ قتيلاً بينهم مجندين وشخصين انفجرت بهم إحدى العبوات الناسفة أثناء زرعها بالبحيرة، وآخر في دمياط.

حالات القبض:

أعلنت وزارة الداخلية على لسان وزيرها في المؤتمر الصحفي الذي انعقد مساء أمس أن القوات ألقت القبض على ٥١٦ شخصاً بمختلف محافظات الجمهورية، استطاع معدو التقرير رصد ١٦٩ شخصاً منهم ما بين متظاهرين وصحفيين.

الانتهاكات بحق المحامين

منع كلاً من مختار منير وحليم حنيش وسيد صبحي المحامون من دخول قسم الأزبكية أمس، عند سؤالهم عن أسماء أشخاص تم إلقاء القبض عليهم من الشوارع المحيطة لنقابة الصحفيين، فقام أفراد الأمن بالتعرض لهم ومنعهم بالقوة من الدخول وهو ما يتعارض مع نص المادة (٥٢) من قانون المحاماة التي تكفل للمحامي حقه في تسهيل ممارسه عمله وتمكنيه من الإطلاع على الأوراق والحصول على البيانات أمام المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة، وهو ما تكرر عند توجه عدد من المحامين لمعسكر الأمن المركزي بالسلام لورود معلومات حول احتجاز عدد من المتظاهرين به، حيث قام أفراد الأمن بتهديدهم في حال عدم انصرافهم من أمام المعسكر سوف يقومون بإطلاق الأعيرة النارية، ضاربين بعرض الحائط المادة (198) من الدستور المصري التي تكفل للمحامي كافة الضمانات والحماية أثناء ممارسة عمله وكفالة حق الدفاع .

كذلك توجه عدد من المحامين أمس لتقديم بلاغ يفيد باختفاء بعض الأشخاص الذين تم إلقاء القبض عليهم في أحداث الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير، اختفاءً قسرياً وخاصة أنه لم يتم إخطار النيابة العامة بتحرير أي بلاغات تشمل أسماء الأشخاص المقبوض عليهم، وقام النائب العام بتحويل البلاغ إلى محام عام وسط القاهرة. انتقل صباح اليوم مقدمو البلاغ إلى مقر محام عام وسط القاهرة بمحكمة زينهم لمتابعة البلاغ المقدم إلا أنه تم منعهم من الدخول وطلب منهم ترك متعلقاتهم وهواتفهم وتفتيش حقائبهم الخاصة حتى يأذن لهم بالدخول وقد رفض المحامون هذه الإجراءات وتوجهوا مرة أخرى إلى مكتب النائب العام لتحرير بلاغ بواقعة التعسف ضدهم. ويواجه المحامون بشكل معتاد تعسفاً واضحاً خلال الفترة الماضية من قبل وزارة الداخلية في الأقسام ومعسكرات الأمن أثناء التوجه لسؤالهم عن المقبوض عليهم، كما وصل التعسف ضد المحامين للنيابة العامة والتي ترفض إطلاعهم على أي معلومات تخص عملهم، وهو ما يهدد بشكل كبير حق المقبوض عليهم في الدفاع والتمثيل القانوني.

القتلى من المتظاهرين:

مسلسل	الإسم	السن	المكان
1	محمد سعيد سيد محمد	20	المطرية- القاهرة
2	محمد الصادق	غير معلوم	المطرية- القاهرة
3	أيمن جمال	20	المطرية- القاهرة
4	مصطفى محمد محي	غير معلوم	المطرية- القاهرة
5	محمد شداد	17	المطرية- القاهرة

المطرية- القاهرة	20	حسن أحمد حمدان	6
المطرية- القاهرة	24	محمد ماهر كمال عثمان	7
المطرية- القاهرة	25	حمدي صبحي يونس	8
المطرية- القاهرة	45	نجيب إبراهيم حنا	9
المطرية- القاهرة	19	محمد عادل عيد	10
المطرية- القاهرة	10	مينا ماهر قندس	11
المطرية- القاهرة	21	أحمد سعيد غانم	12
المطرية- القاهرة	30	تامر عادل السيد	13
المطرية- القاهرة	27	أحمد صلاح ياسين	14
المطرية- القاهرة	غير معلوم	محمد علي خلف عبد الحافظ	15
المطرية- القاهرة	35	عاصم محمد صابر محمد	16
المطرية- القاهرة	غير معلوم	أحمد السعيد السيد سليمان	17
العوايد- الاسكندرية	45	حسان عطا الله	18
الطابية- الجيزة	25	محمد النجار	19
الهرم- الجيزة	20	مصطفى فوزي	20
المنصورة- الجيزة	غير معلوم	فرج أنور أبو شوال	21
المنصورة- الجيزة	غير معلوم	أحمد طارق عز	22
المطرية- القاهرة	غير معلوم	غير معلوم	23
صفط اللبن- الجيزة	غير معلوم	غير معلوم	24
الزيتون- القاهرة	غير معلوم	غير معلوم	25

المقبوض عليهم:

متظاهر / صحفي	الاسم	مسلل
متظاهر	عمر احمد محمد مرسي	1
متظاهر	فاروق محمد	2
متظاهر	بلال المعداوي	3
متظاهر	محمد دومة	4
متظاهر	جميلة احمد سري الدين	5
متظاهر	مصطفى الشيخ	6
متظاهر	محمد الرمح	7
متظاهر	عبد الرحمن عبد الودود	8
متظاهر	عبد الرحمن جابر	9
متظاهر	عمرو خالد	10
متظاهر	حسن بركات	11
متظاهر	عبيد علي عبد العزيز	12
متظاهر	سارة عزت منصور	13
متظاهر	آية عزت منصور	14
متظاهر	إسراء المتولي	15

متظاهر	مريم محمد فوزي	16
متظاهر	لينا نبيل	17
متظاهر	إسراء عامر	18
متظاهر	إسراء عبد الرحمن	19
متظاهر	الزهراء أشرف إسماعيل	20
متظاهر	شيرين محمد نظمي	21
متظاهر	غادة وائل	22
متظاهر	مروة سامبو	23
متظاهر	سارة محمد الوكيل	24
متظاهر	والدة مريم محمد فوزي	25
متظاهر	رفيدة الصديق	26
متظاهر	آية رمضان	27
متظاهر	محمد شهدي محمد بدوي	28
متظاهر	السيد حسان محمد	29
متظاهر	محمد طارق منصور	30
متظاهر	احمد سيد عبد التواب	31
متظاهر	اسامه حسين	32
متظاهر	محمد كمال عثمان	33
متظاهر	عاطف محمد	34
متظاهر	وائل محمد عزبه	35
متظاهر	محمود الشاعر	36
متظاهر	خالد بيومي	37

متظاهر	عبد الرحمن حسين	38
متظاهر	عبد الرحمن طارق عبد "السميع احمد" موكا	39
متظاهر	محمد نعيم عبد المنعم الرمالي	40
متظاهر	محمد محمد السادات محمد مصطفى	41
متظاهر	مهاب أحمد علي محمود	42
متظاهر	عمرو عاطف شرباص	43
متظاهر	هشام محمد نصار جعفر	44
متظاهر	عبد الرحمن محمود احمد	45
متظاهر	محمد سمير سليمان الديب	46
متظاهر	أحمد هشام متولى	47
متظاهر	محمد حزين	48
متظاهر	أحمد البربري	49
متظاهر	عمار مجدي عبد الظاهر	50
متظاهر	سامح أسامة سعيد	51
متظاهر	مروان محمود علي إبراهيم	52
متظاهر	محمد سمير سعد سراج الدين	53
متظاهر	محمد أحمد خزيم	54
متظاهر	عبدالله مصطفى فهمي	55
متظاهر	حسام محمود عبد الرحمن	56
متظاهر	أحمد السعيد السيد	57

متظاهر	أحمد هشام عبد القادر	58
متظاهر	محمد صلاح عبد الفضيل	59
متظاهر	محمد أحمد علي إبراهيم	60
متظاهر	خالد توفيق عبد الرحمن	61
متظاهر	هدير هشام صلاح الدين	62
متظاهر	عمار مجدي عبد الظاهر	63
متظاهر	سامح اسامة سعيد	64
متظاهر	سعيد خلف احمد	65
متظاهر	محم	66
متظاهر	نعمان محمد عطية	67
متظاهر	عبد الرحمن احمد علي	68
متظاهر	عبد الرحمن محمود سيد محمود	69
متظاهر	عمر هشام انور عبد الحميد	70
صحفي	احمد مسعود سيد مسعود	71
متظاهر	عبد الرحمن اسامة نورالدين	72
متظاهر	محمد حسان غالي	73
متظاهر	احمد نبيل أبوسعدة	74
مواطن	ايمن علي عباس	75
متظاهر	محمد طارق منصور	76
متظاهر	محمد عبد العزيز غاتم	77
متظاهر	محمد أحمد سمير	78

متظاهر	محمد صلاح الدين	
متظاهر	رمضان محمد حسن	79
متظاهر	أحمد الصاوي أحمد	80
متظاهر	تيسير عبد الله	81
متظاهر	أحمد نبيل عبده	82
متظاهر	عبد الرحمن فوزي	83
متظاهر	نور بدر فتحي	84
متظاهر	محمد محفوظ عبد اللطيف	85
متظاهر	محمود زكريا رجب	86
متظاهر	عبد الرحمن محمد عبد الرحمن	87
متظاهر	سالم الدسوقي محمد	88
متظاهر	مصطفى عبد المنعم	89
متظاهر	عماد صادق	90
متظاهر	السعيد جمال	91
متظاهر	أشرف محمد عبد المقصود	92
متظاهر	هاني حسن عبد الله	93
متظاهر	عبد الرحمن صبري صالح	94
متظاهر	عيد حمدان محمد	95
متظاهر	محمد صلاح	96
متظاهر	محمد عبد الحكيم	97
متظاهر	أحمد عشور حمد	98
متظاهر	أحمد هشام	99

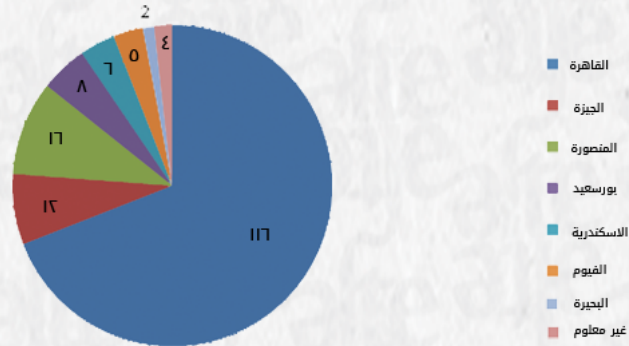
متظاهر	سيد بيومي	100
متظاهر		101
متظاهر	طارق محمد رجب	102
متظاهر	شريف عبد المغني	103
متظاهر	أحمد يوسف عبد المجيد	104
متظاهر	محمود عبد النبي زيدان	105
متظاهر	طه سيد عبد المولى	106
متظاهر	أكرم محمد	107
متظاهر	محمد سلامة	108
متظاهر	وجدان محفوظ محمد	109
متظاهر	محمود جابر عبد الله	110
متظاهر	عبد الرحمن صبري	112
متظاهر	أيمن عبد الرحمن	113
متظاهر	محمود سالم سليمان	114
متظاهر	عبد الرحمن خالد محمدي	115
متظاهر	أحمد محمد صالح	116
متظاهر	أحمد عبد الجواد	117
متظاهر	رامي مصطفى إبراهيم	118
متظاهر	مصطفى ماهر محمد	119
متظاهر	عبد الرحمن طارق عبد السميع	120
متظاهر	عصام محمد فرج	121
متظاهر	يحيى محمد	122

متظاهر	عامر عبد الله	123
متظاهر	محمود محمد احمد حامد	124
متظاهر	بلال صلاح بيومي	125
متظاهر	محمد السيد عوض	126
متظاهر	أحمد عصام محمد	127
متظاهر	سامي محمد صبري	128
متظاهر	درديري خيري حكيم	129
متظاهر	وليد عامر رشاد	130
متظاهر	محمد طلعت أحمد	131
متظاهر	محمد يوسف عبد الرحمن	132
متظاهر	إسلام حسين محمد	133
متظاهر	عبد الرحمن محمد حسن	134
متظاهر	محمد عبد الرحمن محمد	135
متظاهر	محمد أبو بكر علي	136
متظاهر	خالد جمال صالح	137
متظاهر	مصطفى شحاتة طلب	138
متظاهر	محمود عاطف	139
متظاهر	محمود أحمد سعد	140
متظاهر	جميلة أحمد	141
متظاهر	أسامة عادل أحمد	142
متظاهر	محمد أحمد عبد المنعم	143
متظاهر	شادي السيد بدوي	144

متظاهر	أحمد محمد عبد الحميد	145
متظاهر	أشرف سعيد	146
متظاهر	مصطفى محمود إبراهيم	147
متظاهر	أحمد سعيد أحمد	148
متظاهر	أحمد عبد الهادي أحمد	149
متظاهر	محمد شعبان خضر	150
متظاهر	علاء محمد حامد	151
صحفي	حمدي بكري	152

انتهاكات الذكري الرابعة للشورة

عدد المقبوض عليهم في المحافظات



إجمالي عدد المقبوض عليهم طبقاً لما استطاعت مؤسسة حرية الفكر والتعبير توثيقه 169. أطلق سراح 16 منهم

انتهاكات ضد الصحفيين



اعداد القتلى من المتظاهرين

٢٣

الاسكندرية
العوايد ١

الجيزة
المنصورة ٢
الطابية ١
الهرم ١

القاهرة
المطرية ١٧
الزيتون ١